

اليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب
على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من
مثلها الخلاف بيننا وبين الخنفية في السكر
بالقدح الخامس فحق نستدل به لكل وهم
للاخير فلا يجب الحد بما قبله وحق لا ينافي هذا
ما تقرر اوله في سبب واحد لا تركب فيه
والفرق في شعبة لان هذا الاتحاد جرت فيه احو
ثلاثة والاول تركب لم يجر فيه الا وجهان كان
الاصح هو العثر الجرح لان هذا هو شأن النسيان
الجنحة فتامله فان كلامه في الموضوعين مثلها
ظاهرة في التناقض لولانا واوله ما ذكرته العلوم
منه ان ترتبه على الاخير فقط في مثل كثير
هذا انما هو لم يتركب بمخاضه كما يعلمه من
امعان امله فيه **ويعجز تقديم لفظ الشري**
ولو يقبل في هذا منك يكذب الصحة معناها
ح بخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسألة المتبسط
لذا كثر فيها منهما وظاهر انه لا يشترط
فيه اهلية البيع **فلو قال بعني** او اشترت مني
هذا يكذب **فقال بعني** او اشترت **انفقد**
البيع في الاظهر لدلالة على الرضى ولا يحتاج
بعده لنحو اشترت او بعني واحتماله
للسبب

لاسبابه الرهبة بعيد بخلاف بعني وبيعني
واشترت مني وتشتري مني ونحو اشترت مني
منك اذ المقدم لا خلاف في صحته **وبعني** البيع
من غير المسكران الذي لا بد من ابله لانه ليس
من اهل النية على كلام ياتي فيه في الطلاق
بالكتابة مع النية مقارنته بنظر ما ياتي في
والفرق بينهما في نظر ولا نقى عنها القربان
وان توفرت وهي ما يحتمل البيع وغيره **كجعله**
لكنه او خذها ما لم يقل عتلية والا كان صريح
فرض كتابي او سلمه وان لم يقل مني او باعته
الله مني او سلطتك عليه وكذا ابارك الله
لك فيه في جواب بعني وليس منها اعتك
هو ولو وقع ذكر الثمن كما اقتضاه اللفظ
لانه صريح في الاباحة بما لا غير فذكر الثمن
مناقض له ووجه يفرق بينه وبين صريحه
وهي كتابها لان الهبة قد تكون مجازا في بناءها
ذكر الثمن بخلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقب
والعمرى كتابا بل صريحها عند بعضهم لانه يراد
الهبة لكنه يخط عنها يا بهامه الحدز والسعر
به لفظه بخلاف الاباحة **بكذا** لا يشترط ذكر
بلم يكن بل نية على ما فيه مما بينت في شرح الارشاد